اقتصاد

شركة خاصة تشارك «السياحة» في تطوير واستثمار مجمع إيبلا وقصر المؤتمرات

اليازجي لـ«الوطن»: لا يكلف الخزينة مبالغ ويدر عائدات مباشرة وغير مباشرة

| هناء غانم

صدّق المجلس الأعلى للسياحة خلال اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على العقد الموقع بين وزارة السياحة وشركة زبيدي وقلعي محدودة المسؤولية لتطوير واستثمار موقع مجمع إيبلا السياحي وقصر المؤتمرات بريف دمشق برأس مال موظف بقيمة ٢٥ مليون دولار.

من جانبه أكد خميس حرص الحكومة على النهوض بواقع استثمارات الدولة وتحقيق أفضل العقود في هذا القطاع مشيراً إلى أهمية هذا المشروع لجهة فرص العمل التي سيؤمنها وخلق بيئة سياحية جديدة متطورة تنهض بالقطاع السياحي ومؤكدا ضرورة المباشرة بتنفيذ المشروع والالتزام بالمدة المحددة وتتبع مراحل التنفيذ.

واستحوذ المشروع على مناقشات مستفيضة من أعضاء المجلس فيما يتعلق بالعرض المقدم من وزير السياحة بشر اليازجي حول التفاصيل الفنية والمالية والعقدية للمشروع لجهة البرنامج الزمني لمراحل التنفيذ بالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية له التي تحقق مصلحة الدولة من جهة وتكون مشجعة للمستثمر من جهة أخرى.

ويشكل المشروع مجموعة الأعمال اللازمة لتطوير واستثمار الموقع بما في ذلك أعمال التجديد والاستبدال والصيانة الرئيسية في المجمع بمستوى ٥ نجوم وبجاهزية تامة للاستثمار والتشغيل إضافة إلى تنفيذ مجموعة من المنشآت والمكونات الجديدة التي ستشاد على عقارات المشروع وينص العقد على الإقلاع فوراً بالأعمال وفق برنامج زمني محدد لتنفيذ الأعمال في كل المكونات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير السياحة بشر يازجي أن عقد الاستثمار هو عقد تطوير نوعي يشمل كتلاً من الأبنية والفلل إضافة إلى مركز تدريب سياحي على مستوى عالي جداً إضافة إلى مركز إعلامي كامل مع وجود أبنية لشركات سياحة بهدف تنشيط واستثمار المنطقة.. وغيرها. منوهاً بأن هذا المشروع هو جزء من مركز سياحي متكامل متميز على مستوى عالي جدا لمساحة ٨٠٠ دونم. مبيناً أن هناك مساحات فارغة سيتم استثمارها لإعادة تجديد البناء والتطوير.

وأشار يازجي الى أن وزارة السياحة هي شريك في المشروع الذي أقيم انطلاقاً من روية الوزارة باطلاق القطاع السياحي من دون تكليف خزينة الدولة أية مبالغ إيماناً بضرورة التشاركية اضافة إلى رؤية الوزارة بإقامة مراكز ومدن وتجمعات سياحية تليق بسورية خلال المرحلة. بالإضافة إلى تحصيل عائدات مباشرة وغير مباشرة لخزينة الدولة من هذا القطاع، مع وجود مستثمر وطني.

وكان المجلس الأعلى للسياحة كلف وزارة السياحة خلال الجلسة الماضية دراسة كل التفاصيل الإدارية والإجرائية والتنفيذية والموافقات المرتبطة بتنفيذ المشروع وإعداد ملف متكامل لها لضمان عدم تعثر المشروع بعد إقراره بشكل نهائي.

فريق عمل لتنظيم السيارات المخالفة ولجان لحصر العقارات المؤجرة للقطاع الخاص

الحكومة تلغي تعهدات قطع التصدير وتقر مشروع قانون لتحصيل ضريبة البيوع العقارية وفق الأسعار الرائجة

| الوطن

قرر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس إلغاء تعهد قطع التصدير. كما قرر تشكيل فريق عمل من وزارات الداخلية والنقل والإدارة المحلية والبيئة والمالية لدراسة واقع السيارات المخالفة التي تحمل لوحات غير نظامية وإصدار تعليمات واضحة تتعلق بتنظيم أوضاع هذه السيارات بما فيها السيارات المصفحة المخالفة إضافة إلى دراسة واقع سيارات الإدخال المؤقت ولكل الجهات التي تستفيد من هذه الميزة.

وطلب المجلس من جميع الوزارات تشكيل مجموعة عمل في كل وزارة لحصر العقارات المؤجرة لديها بما يدعم عمل اللجنة المشكلة برئاسة وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار والمشاريع الحيوية والمكلفة دراسة واقع العقارات والأبنية الحكومية المؤجرة والاستثمارات وإعادة النظر بقيم بدلات الإيجار التي يتم تقاضيها حالياً ومتابعة تنفيذ هذا الملف وفق رؤية محددة لتحقق العقارات المؤجرة والمستثمرة البعد الوطني في التنمية الاقتصادية. كما طلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تنظيم الزيارات التي يقوم بها مراقبو حماية المستهلك إلى المحلات والأسواق لتكون ضمن فترات زمنية محددة وببطاقات توصيف معتمدة وبغية تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

ووافق المجلس على مشروع قانون البيوع العقارية بحيث يتم استيفاء الضريبة على البيوع العقارية اعتماداً على القيمة الرائجة بدلاً من القيمة المعتمدة في السجلات المالية وكلف المجلس وزارة المالية تشكيل لجان تقييم عقاري في المحافظات بشكل فوري لتقديم معلومات وأرقام حول واقع السوق العقارية.

ونظراً للأضرار التي تعرض لها القطاع الصناعي نتيجة ظروف الأزمة وتداعياتها، وتنفيذاً لتوجهات الحكومة في دعم القطاع الصناعي العام والخاص، وافق المجلس على مشروع قانون بإعفاء الآلات والتجهيزات المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المترتبة على الاستيراد. وأقر المجلس القواعد العامة لصياغة الصكوك التشريعية والمراسيم والقرارات الإدارية الذي رفعته وزارة العدل بهدف توحيد واعتماد القواعد الشكلية والموضوعية التي يتعين أخذها في الحسبان عند إعداد مشروعات الصكوك التشريعية، والمراسيم والقرارات الإدارية تنظيمية كانت أم فردية. ولدعم جهود المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية باستثمار الثروات المعدنية وبهدف تنظيم عقود استثمار هذه الثروات مع القطاعين الخاص والمشترك كلف المجلس وزارة النفط والثروة المعدنية إبرام عقود استخراج الثروات المعدنية مع القطاعين الخاص والمشترك لاستثمارها وفقاً لأحكام القانون الناظم لعمل المقالع. وصدق المجلس على مشروع القانون المتعلق بتعديل الغرامات التي تفرض بحق من تجاوز المدة المحددة للإقامة أو السمة من العرب والأجانب كما صدق على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن خطة صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية للعام ٢٠١٧. كما تم الطلب من وزارة النفط والثروة المعدنية التوزيع العادل بين المحافظات للصهاريج المخصصة لنقل المشتقات النفطية للاستهلاك المنزلي.

سعر التكلفة حالياً لا يشمل التدفئة ويستثني القطاع الزراعي

«النفط» تدرس تعميم سعر ٢٩٠ ليرة لمبيع لتر المازوت على القطاع الخاص

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في قطاع النفط أن الآلية الجديدة لتأمين مخصصات القطاع الصناعي من مادة المازوت إن استمرت على المدى الطويل قد تؤدي لإيجاد سوق سوداء للمادة، وذلك نظراً لفرق السعر المخصص للقطاع الصناعي والسعر المخصص لباقي القطاعات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن شركة محروقات تزود الصناعيين بمخصصاتهم من مادة المازوت بسعر التكلفة حالياً وهو ٢٩٠ ليرة سورية، على حين تزود باقي القطاع الخاص بالسعر المدعوم وهو ١٨٥ ليرة سورية، وهذا التفاوت في السعر يعتبر غير عادل وسيؤدي في حال استمراره على المدى الطويل إلى خلق سوق سوداء، حيث سيقوم من يحصل عليها بسعر ١٨٥ ببيعها للصناعي بهامش ربح أقل من سعر التكلفة.

ولفت المصدر إلى أن الوضع الراهن فرض رفع دراسة إلى وزير النفط للبحث في تعديل آلية البيع والتوزيع لتشمل القطاع الخاص كله بسعر موحد هو سعر التكلفة، وخاصة أن آلية التوزيع للصناعيين تتضمن تفاوتاً من ناحية حجم الصناعات، فهناك حرفيون صغار ومنشآت صناعية صغيرة لا تصل مخصصاتها إلى أكثر من ألف لتر مازوت في حين هناك صناعات كبيرة تحصل على أضعاف هذا الرقم والسعر نفسه للطرفين، في حين نجد أن هناك منشآت سياحية أو خدمية ومولات كبيرة تخصص بـ٥٠ ألف لتر مازوت ولكن بالسعر المدعوم.

وبيّن المصدر في قطاع النفط أن الدراسة المقدمة حالياً تستثني القطاع الزراعي لخصوصية هذا القطاع وحاجته لمادة المازوت في تشغيل مولدات ضخ المياه وغيرها من الآليات الزراعية ولأن المزارع في الغالب يحصل على مخصصات بكمية أقل من باقي القطاعات.

وشدد المصدر على أن هذه الدراسة لا تقترب من مادة المازوت المخصصة للتدفئة والتي توزع في الموسم الشتوي للعائلات، حيث إن هذه المخصصات ستبقى بالسعر المدعوم ولن يكون هناك تعديل عليها، مضيفاً بأن قرار إيقاف توزيع مازوت التدفئة كان مؤقتاً وقد استمرت عمليات التوزيع في بعض المحافظات ولكن بكميات أقل.

وأشار المصدر إلى أن مجمل ما يتم توزيعه من مادة المازوت في المحافظات يتراوح بين ٤ إلى ٤,٥ ملايين لتر مازوت يومياً وهي تماثل الكمية ذاتها التي كانت توزع قبل حدوث الاختناق الأخير، وبالمثل لمادة البنزين فيتم توزيع قرابة ٤ ملايين لتر بنزين يومياً منوهاً بأن العقود التي وقعت مؤخراً تشمل فترة ٦ أشهر لتأمين وصول ناقلات المشتقات النفطية، بما يغطي حاجة القطر ويمنع حدوث أي اختناق فيها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع بأن صدور قرار كهذا بعد دراسته يعني رفعاً لكافة أسعار السلع والخدمات، لأن المحروقات تدخل في تكلفتها، فالمازوت مادة أساسية في بيان التكلفة لأي منتج مستورد أو يصنع محلياً، بسبب ارتفاع تكاليف النقل والشحن والخدمات المرتبطة بالإنتاج، وفي النهاية دخل المواطن هو من سوف يتأثر.

ولم يتجاهل القلاع الدعم المقدم للمحروقات، مؤكداً أن بيع المازوت بسعر مدعوم يكلف الحكومة أرقاماً ليست هينة، لكن دخل المواطن في المقابل لم يتحسن، كما لم يتم اتخاذ أي إجراء لتعزيز قدرته الشرائية.

وكان مدير شركة محروقات «سادكوب» سمير حسن قد صرّح لـ«الوطن» بأن الآلية التنفيذية لتأمين المشتقات النفطية من مازوت وفيول للصناعيين التي وضعتها الوزارة توضح أن عملية الاكتتاب على الطلبات تتم من الصناعيين في فروع الشركة بالمحافظات، معلناً أن البيع سيكون بسعر التكلفة بـ٢٩٠ ليرة.

> القلاع لـ«الوطن»: يؤدي إلى ارتفاع الأسعار كافة وتأثر دخل الموظف

على حين طالب مسؤول في غرفة صناعة دمشق وريفها بخفض السعر إلى ١٨٥ ليرة أسوةً بباقي القطاع الخاص.

وأوضح حسن أنه يتم تسديد القيم المالية سلفاً ضمن حساب شركة محروقات بالقطع الأجنبي أو بالليرة، مؤكداً أن الأفضلية للتسديد بالقطع الأجنبي، ما يساعد الشركة على توفير القطع اللازم لاستيراد المواد والاستمرار بتأمين حاجة الصناعيين منها.

ونصت الآلية التنفيذية بأن الإعلان الخاص للاستيراد سيكون عبر مكتب تسويق النفط، فيقوم الصناعي بتسجيل طلبه على المادة لدى فروع شركة محروقات وفق المخصصات الشهرية، ويتقدم بإشعار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بعدم حصوله على إجازة استيراد للمشتقات النفطية، إضافة إلى إشعار من غرفتي الصناعة والتجارة بعدم استفادته من الكميات المستوردة من المشتقات النفطية.

مدير عام «السورية للتجارة» لـ«الوطن»:

استغلال وتلاعب في عقود استثمار القطاع الخاص للصالات

الأجرة زهيدة والمدة تصل إلى ٢٥ عاماً!

| الوطن

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس الدفعة الأولى من القرارات ٥٧ القاضية بإخلاء صالات ومنافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة من شاغليها والمستثمرة من القطاع الخاص وإعادتها إلى حضن المؤسسة السورية للتجارة. وذلك في إطار مسعى الوزارة للحفاظ عل المال العام وعلى أموال وموارد المؤسسة السورية للتجارة واستثمارها وإدارتها باتجاه تطوير آلية العمل وتعزيز دورها في تأمين الاحتياجات الأساسية من مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية المواطنين. وفي تصريح لـ«الوطن» بين المدير العام للمؤسسة السورية للتجارة عمار محمد أن القرارات تهدف إلى إعادة حق الدولة، بعد أن قام عدد من المستثمرين وعلى مدى سنوات طويلة باستغلال حق الدولة من خلال عقود مجحفة بحق البلد وبحق المؤسسة.

منوهاً بأن الملف بدأ العمل عليه قبل العمل على قرار دمج مؤسسات التدخل الإيجابي، حيث كلف رئيس الحكومة وزارتي العدل والتجارة الداخلية تشكيل لجنة لدراسة وضع هذه الصالات التي حصل القطاع الخاص على عقود استثمار لها بأسعار زهيدة، على حين يحققون أرباحاً كبيرة من خلال البيع بأسعار مرتفعة ومن دون حسيب أو رقيب وكل ذلك تحت ميزة أنهم يعملون تحت اسم صالات للدولة، حيث عملت اللجنة على إيجاد الصيغة القانونية لوضع هذه الصالات حيث استند القضاة في وزارة العدل على مادة يحق فيها للمدير العام إبرام عقود لمدة ثلاث سنوات، في حين العقود التي كانت موقعة هي عقود طويلة الأجل تصل في بعضها إلى ٢٥ عاماً وليست من ضمن صلاحيات المدير العام، فكان هناك استغلال وتلاعب بهذه العقود.

مضيفاً: إن المحاسبة والمسألة بهذه العقود ليست من صلاحيات المؤسسة السورية للتجارة، وهو أمر يعود للحكومة والجهات المختصة كوزارة العدل، على حين يقع على عاتق السورية للتجارة استلام هذه الصالات وإعادة تفعيلها بالشكل الأمثل الذي يحقق الغاية منها وهي خدمة المواطن.

لافتاً إلى أن عدد الصالات في الدفعة الأولى يبلغ ٥٧ صالة تتركز أغلبيتها في محافظات دمشق وحمص واللاذقية، هناك عدد منها في مناطق راقية ومهمة، وستقوم المؤسسة بتفعيل القرار لاستلام هذه الصالات، مشيراً إلى وجود صالات أخرى سيتم العمل على ملفاتها خلال الفترة القريبة القادمة وهي الصالات المؤجرة سواء للقطاع الخاص أم الصالات المؤجرة للقطاع العام، فمثلاً صندوق توفير البريد يشغل عشرات الصالات تحت صيغة الإيجار والاستثمار وبمبالغ زهيدة، ولذلك سيتم العمل على تعديل مبالغ الاستثمار والإيجار أو استعادة هذه الصالات وإعادة تفعيلها.

وشدد مدير السورية للتجارة على أن المؤسسة تمتلك القدرة على تشغيل هذه الصالات وهي تمتلك مستودعات كبيرة وقادرة على تأمين احتياجات هذه الصالات، مؤكداً أن أهم ما يجري في هذا الأمر هو منع استغلال حق الدولة، مضيفاً: إن التعاون سيستمر مع القطاع الخاص ولكن بما يوفي الدولة حقها.

الحكومة تطالب «النسيجية» بمعالجة الاستثمارات الخاسرة والمتوقفة

| الوطن

طالبت رئاسة مجلس الوزراء المؤسسة العامة للصناعات النسيجية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوضاع المنشآت والاستثمارات الخاسرة أو المتوقفة بما يحد من استنزاف موارد الخزينة العامة، وبما يسهم في تنفيذ إستراتيجية دعم وتطوير القطاع الصناعي الوطني، وتعظيم مخرجاته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وبموجب كتاب يتعلق بالشركات المتوقفة عن العمل بسبب الأزمة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تبين أنه تم رفع طلب لرصد الاعتمادات الإسعافية الطارئة التي ستمكن شركات حلب الست التي من الممكن عودتها للعملية الإنتاجية وهي شركات (السورية- الأهلية- الشهباء- العربية- الصناعية- معمل السجاد) وذلك خلال فترة قليلة من عمليات الإصلاح والصيانة للأضرار التي لحقت بها وبموجوداتها جراء اعتداء المجموعات الإرهابية المسلحة عليها وسرقة محتوياتها.

وتبين بعد الكشف أن الشركة السورية للغزل والنسيج يمكن إعادة تشغيلها بعد إصلاح الأضرار التي لحقت بها وتم ندب عمال من الشركات الأخرى في محافظة حلب من أجل البدء بتجهيزها وإعادة إقلاع العملية الإنتاجية فيها، وبدأت المؤسسة بالتنسيق مع وزارة الصناعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيل وإقلاع الشركة فور إقرار الخطة الإسعافية وتأمين الأموال اللازمة لها والبدء بتوفير وتأمين القطع التبديلية. وتبين أن شركتي العربية للملابس الداخلية والصناعية للملبوسات قامتا بإنشاء خطي إنتاج (خط لإنتاج الألبسة الجاهزة وخط لإنتاج الألبسة الداخلية) في صالة الحياكة ضمن مقر الشركة العربية للملابس التي تعرضت لأضرار بسيطة لا تحول دون استثمارها، كما تم الاتفاق المبدئي مع شركة الإنشاءات العسكرية لإجراء الترميمات والإصلاحات في شركتي الصناعية والعربية، وتوجيه كل الشركات بتجهيز الآلات المتوقفة عن العمل ووضعها في العملية الإنتاجية، وتبليغ كل الشركات بإزالة الأنقاض والتنسيق مع شركة حديد حماة لترحيل الخردة التي لا يمكن الاستفادة منها، بينما يتم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة لشركة الصناعات الحديثة في إطار الرؤية المستقبلية للمؤسسة والتنفيذ سيكون وفقاً للعمليات التنفيذية لقانون التشاركية. وبالنسبة للشركات الأخرى فحتى تاريخه من الصعب الوصول إلى مقراتها بسبب سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على مواقعها، وهي شركتا محافظة إدلب وشركة الفرات بدير الزور، على حين تم تخصيص شركة غزل الحسكة في نهاية عام ٢٠١٦ بمبلغ ٤ ملايين ل. س كخطة إسعافية تم فيها إصلاح بعض الأضرار التي لحقت بها إلا أن الشركة غير قادرة على الإقلاع في العملية الإنتاجية بسبب الظروف الراهنة.

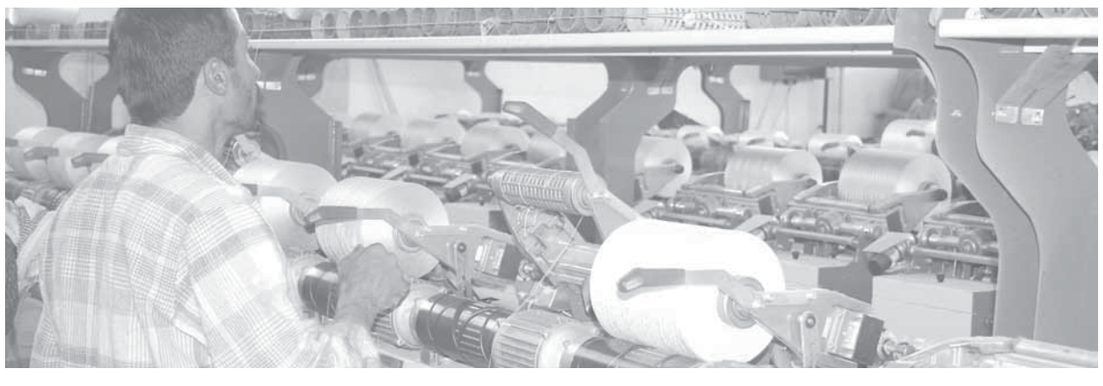

وبالنسبة لشركة الصوف والسجاد فهي بصدد الحصول على الموافقات اللازمة لإبرام عقد مع أحد المستثمرين يتضمن بيع كميات من الأصواف تقدر بـ١١٠ آلاف طن للمستثمر على مدار عدة سنوات وبهامش ربح للشركات يقدر بـ٣٠٪ مقابل قيامه بتطوير وتأهيل بعض أقسام الشركة.

وتم اقتراح إقامة خطوط لإنتاج أقمشة المخمل والبرادي والبياضات ضمن شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة في حال عدم وجود أضرار بيئية وموافقة الجهات المختصة على إقامة هذه الخطوط، أو إقامة خطوط لإنتاج مادة كون الكرتون نظراً للحاجة لتأمين هذه المادة لشركات الغزل (بسبب الاستهلاك الكبير منها).

أما بالنسبة للوضع العمالي فقد تم نقل وندب بعض العاملين في الشركات المتوقفة إلى الشركات العاملة وعددهم ٥٤٣ عاملاً موزعاً إلى ندب ٢١٠ عمال من شركات حلب المتوقفة للعمل لمصلحة الشركة السورية للغزل والنسيج بحلب و١٦١ عاملاً من شركتي إدلب تم ندبهم للعمل لشركاتنا التابعة مثل (خيوط حماة والشرق وخيوط اللاذقية) وندب ١٠٠ عامل من عمال شركة الفرات للغزل بدير الزور للعمل في الشركات التابعة أيضاً مثل الدبس والشرق، وندب ٣٥ عاملاً لدى شركة الصناعات الحديثة للعمل في شركات محافظة دمشق وندب ٣٧ عامل من شركة مصابغ حمص إلى شركة الوليد للغزل.